اي ويجب الاكثر احتياطا ان احتمل لفظه الاكثر والاقل بالنية لشيء
والا فيحمل عليها ومثل لما يحتمل الكثير والقليل بقوله ص كشهر فثلاثين
ان لم يرد اياما لهلال ش فاذا نذر صوم شهر الصادق بالثلاثين
وتسعة وعشرين فيصوم ثلاثين على مذهب المدونة اما لو بدا
بالهلال لزمه تمامه كاملا او ناقصا اتفاقا ففوله فثلاثين ه
محمول لفضل حذر كما مر ي والا فالقياس ثلاثون اي فاللازم
ثلاثون وعورض ما هنا بما في كتاب الحج من ان من قال لله علي
هدي اجزاته شاة وقياس ما هنا ان يلزمه بدنة وفرق بعضهم
بان الاصل في الشهر ثلاثون واما الهدي فلم يتقرر فيه اصل
فاجزاد اناه وبان المال يشق فلزمه الاقل ولد الزمي قال
مالي في سبيل الله ثلث ماله تحقيقا ص وابتدا سنة وقضا
ما لا يصح صومه في سنة ش يصح قراة ابتدا فعلا او اسما وهو
الاولى لتناسب المعطوفات والمراد بالابتدا الاستيناف والا
ستبتال لا الشروع من حين النذر او الحنث اي واستانف واستقبل
سنة اي عليه ان يصوم سنة كاملة في قوله لله علي صوم سنة
او ان فعلت او ان لم افعل كذا فعلي صوم سنة وحنث ولا يجزيه
بما فيها ويلزم ان يقضي ايام العيدين وايام التشريق وبعضان
وفي اطلاق القضا تجوز لان ما لا يصح صومه ليست ايا ما بينها
فانت تقضي انما هي شيء في الذمة وبعبارة اخرى ان من نذر صوم
سنة فانه يلزمه سنة كاملة ولكن لا يلزمه الشروع فيها من
حين نذره او من حين حنثه ولا يلزم تتابعها وقولنا وايام
التشريق يشمل رابع النحر وهو ما في الشارح وت ح ما لم صوم
مكروه لغير الناذر ولازم له على المشهور وظاهر المدونة انه

يصومه

يصومه ولا قضا عليه كما يفيده نقل المواق عنها وذكره المختصر
ما يوافق ما ذكره ح والشارح وت في انه لا يصوم الرابع ويقتضيه
قال المواق وهو بين ولكن في كلام ابن عرفة ما يفيد انه يصام على
المعتمد ص الا ان يسميها او ينوي هذه وينوي بما قبلها فهو ولا
يلزم القضا ش هذا استثنى ما قبله بينما ان من نذر صوم سنة
بعينها كسنة ثمانين مثلا فانه يلزمه ان يصومها من حين نذره
ولا يلزمه ان يقضي ما لا يصح صومه كيوم العيد وتاليه كايام
الحيض والنفاس وما مضى منها في مرضه الذي مات فيه قضا
ذلك وكذا لا يلزمه قضا ما لا يصح صومه ولا ما مضى اذ اشار
الى سنة بان يقول هذه السنة وقد مضى بعضها حيث نوى
بما فيها فقوله فهو ولا يلزم القضا راجع للمسئلتين وقوله وينوي
بما فيها راجع للثانية فقط فهو با لواو لا با و كما ذكره ابن غازي اي
فاللازم له حيث كان في اثنا السنة وسماها او قال هذه وينوي
بما فيها صوم ما بقي ولا يلزمه قضا ما لا يصح صومه ثم انه يلزمه
في هاتين صوم الرابع لانه نذر وبينه بخلاف الاولى لانها
غير معينة كما ذكره ومن وافقه لعلمي ما ذكره ابن عرفة انه المعتمد
وانما صرح بقوله ولا يلزمه القضا مع ان الاستثنا يفيده لان
دلالة الاستثنا دلالة مفهوم ودلالة المنطوق اقوى وقوله
ص بخلاف فطره لسفر ش يخرج من قوله ولا يلزم القضا اي ولا
يلزم قضا ما لا يصح صومه بخلاف ما يصح كفطره بسفر او
نسيان او اكراه فان عليه قضاه ص وصحة القدوم في يوم
قدومه ان قدم ليلة غير عيد ش هذا ايضا معطوف على فاعل
وجب وما بعده وفيه حذف مضاف والتقدير ووجب صيام

Copyright © King Saud University